

تحديث الخدمات الجامعية من خلال تطبيق أشكال جديدة في عملية تسييرها

سليمان نسرين طالبة سنة رابعة دكتراه تخصص مالية عامة - جامعة تلمسان-

الملخص

تسعى الدولة الجزائرية جاهدة لخدمة المصلحة العامة من خلال تقديم مختلف المشاريع التي تساهم في صيانة النظام العام ، و نجد من بينها الخدمات الجامعية المقدمة للطلبة. فهي تحاول تقديم هذه الخدمة بالجودة المناسبة، و توفير الظروف الملائمة للطلبة من أجل تحصيل دراسي في المستوى، حيث أنها تعتبر الممول الرئيسي في ميزانية التسيير للخدمات الجامعية فهي تمثل 99% من مجموع الإيرادات، و مانسبته 1 % فيخص الإيرادات المحصلة من مداخيل أداء الخدمات.تضمن المرسوم التنفيذي رقم 312/03 المؤرخ في 14 سبتمبر 2003 إعادة هيكلة الديوان الوطني للخدمات الجامعية ليصبح عبارة عن مراكز و هياكل تسمى ب: مديريات الخدمات الجامعية و الإقامات الجامعية و إعطائها استقلالية مالية أكثر في التسيير و تولي عملية الرقابة. لكن يبقى هذا التسيير دائما يحمل بعض النقائص التي تعرقل سير هذه العملية بشكل لائق هذا ما أبرزته الإحصائيات في هذا المجال، و بالتالي سنحاول من خلال هذه الدراسة التطرق إلى المشاكل و النقائص التي تعاني منها الخدمات الجامعية بالجزائر و إلى الحلول و الإصلاحات التي يجب اتخاذها، انطلاقا من الإشكالية التالية: كيف يتم تحديث الخدمات الجامعية من خلال تطبيق أشكال جديدة في عملية تسييرها؟

وللإجابة عن هذا التساؤل سنتطرق أولا: إلى التعريف بمديرية الخدمات الجامعية.ثانيا: عرض لمختلف الخدمات التي تقدمها المديرية.ثالثا: النقائص التي تعاني منها هذه الخدمات وأخيرا:التطرق إلى الأشكال الجديدة من أجل إصلاح و تطوير تسيير الخدمات الجامعية.

الكلمات المفتاحية: الخدمات الجامعية-الإصلاح-أشكال التسيير الجديدة-التحديث-الطلبة

Résumé :

Le service public est une activité exercée directement par l'autorité publique, ou sous son contrôle, dans le but de satisfaire un besoin d'intérêt général. Et parmi ses services publics on trouve les services universitaires destinés

aux étudiants. L'état algérien est considéré comme le principal financeur du budget de gestion des œuvres universitaires. Mais cette gestion comporte des imperfections qui entravent le bon fonctionnement des œuvres universitaire. Pour corriger ces défaillances il faudrait introduire de nouvelles méthodes dans le processus de gestion des œuvres universitaires en s'appuyant sur quelques expériences étrangères comme celle de l'université de « PAU ».

Comment peut-on moderniser les services universitaires en appliquant de nouvelles formes et modalités dans le processus de sa gestion ?

Et pour répondre à cette question il faut premièrement définir la direction des services universitaires, montrer ses différents services, les problèmes et les imperfections qui se posent dans ses services et enfin proposer les nouvelles formes et modalités de gestion.

Les mots clés: Les œuvres universitaires-Réforme-Nouvelles formes de gestions-Modernisation-étudiants.

المقدمة:

يعرف المرفق العام بموجب المعيار العضوي (الشكلي) على أنه «الهيئة أو الجهة القائمة بالمرافق و التي تهدف إلى تحقيق حاجة أو نفع عام»، و على هذا الأساس يعتبر من المرافق العامة: الدفاع و الأمن، و التعليم و الصحة وفقا للمعيار العضوي¹

و يعرف بموجب المعيار المادي (الموضوعي) «على أنه كل نشاط أو عمل لهيئة عامة يهدف إلى تحقيق مصلحة أو نفع عام، و معنى ذلك أن المرفق العام يستند على أساس النشاط الذي تمارسه و تقوم به الهيئة، و هكذا يعتبر مرفق الأمن و الدفاع و التعليم و الصحة و المواصلات و القضاء مرافق عامة بالمعنى الموضوعي

تؤدي الخدمة العامة عن طريق مشروع، أي مرفق بل قل منظمة لأن المشروع يتكون من مجموعة وسائل و أشخاص عاملين و أموال و أنشطة يتولاها المشروع. و هكذا يصبح التنظيم

1 إعداد علي حمود قيسي «الوجيز في القانون الإداري»، دار وائل للنشر الجزائر 1998 ص 166

و لو أنه نتيجة، خاصة أيضا المرفق العام أو المشروع العام.¹

إذن فالمرفق العام، هو «كل مشروع تنشئه الدولة أو تشرف على إدارته و يعمل بانتظام و استمرار و يعتمد سلطات الإدارة العامة، و يقدم الخدمات العامة و يساهم في صيانة النظام العام و خدمة المصلحة العامة».²

و عليه تشرف الدولة الجزائرية على تقديم عدة خدمات عامة بهدف خدمة المصلحة العامة، التي نجد من بينها الخدمات الجامعية المقدمة للطلبة، و نظرا لأهمية هذه الخدمة بصفتها تؤثر على الطالب بصفة سلبية أو إيجابية، فهي تحاول توفير هذه الخدمة بالجودة المناسبة و إحاطة الطالب بكل الظروف الملائمة من أجل تحصيل دراسي في المستوى، حيث أنها تعتبر الممول الرئيسي في ميزانية تسيير الخدمات الجامعية، فهي تمثل 99% من مجموع الإيرادات، و ما نسبته 1% فقط فيخص الإيرادات المحصلة من مدا خيل أداء الخدمات.

و بما أن هذه الخدمات تحمل مجموعة من النقائص و الثغرات في طرق تسييرها، حيث أبرزت الإحصائيات في هذا المجال عدم رضى معظم الطلبة بها، فمن المهم إدخال أشكال جديدة في عملية تسييرها بالاستعانة بالتجربة الدولية، إذن سنحاول من خلال هذه الدراسة التعرض إلى مجموعة المشاكل التي تعيق عملية التسيير و إلى الحلول و الإصلاحات التي يجب اتخاذها انطلاقا من الإشكالية التالية:

كيف بتم تحديث الخدمات الجامعية من خلال تطبيق أشكال جديدة في عملية تسييرها؟
و للإجابة على هذه الإشكالية سنتطرق إلى:

أولاً: التعريف بمديرية الخدمات الجامعية، ثانياً: عرض مختلف الخدمات التي تقدمها المديرية، ثالثاً: النقائص التي تعاني منها هذه الخدمات، و أخيراً تقديم أشكال جديدة من أجل إصلاح و تطوير تسيير الخدمات الجامعية.

1- التعريف بمديرية الخدمات الجامعية: أنشأ الديوان الوطني للخدمات الجامعية بموجب المرسوم التنفيذي رقم 84/95 المؤرخ في 22 مارس 1995، المعدل و المتمم بموجب المرسوم

1 عمار بوضياف، «الوجيز في القانون الإداري»، دار ربحانة، الجزائر 2002 ص156

2 Vad Mecum – Le service publique pour tous- éditions EMS Management et Société 2003p44

التنفيذي 312/03 المؤرخ في 14 سبتمبر 2003.¹

إن أهم ما يمكن تسجيله بخصوص تطور مؤسسة الديوان الوطني للخدمات هو مرور هذه الأخيرة بمرحلتين أساسيتين:

1-1 المرحلة الأولى: يمكن اعتبار هذه المرحلة بالانتقالية حيث بعد أن كانت الخدمات الجامعية عبارة عن مراكز للخدمات الجامعية و الإجتماعية (cous) تحوي أحياء جامعية موزعة عبر الولايات الجامعية تحت إشراف مديرية مركزية بوزارة التعليم العالي و البحث العلمي تحت إسم مديرية النشاطات الإجتماعية و الثقافية DASC جاء المرسوم التنفيذي رقم 84/95 المذكور سابقا لتصبح الخدمات الجامعية عبارة عن الديوان الوطني للخدمات الجامعية و يحل بذلك محل مراكز الخدمات الجامعية²، و تعطي الاستقلالية الكاملة في التسيير للأحياء الجامعية التي تصبح تسمى الإقامة الجامعية³ بالإضافة إلى هيئة رقابية أخرى سميت المندوبية الجهوية مهمتها الأساسية الرقابة على تسيير الإقامة الجامعية و التنسيق فيما بينها، و لا علاقة لها بالتسيير.

2-1 المرحلة الثانية: عرفت هذه المرحلة إعادة هيكلة الديوان الوطني للخدمات الجامعية و ذلك عن طريق تعديل و إتمام أحكام المرسوم التنفيذي رقم 84/95 المتضمن إنشاء الديوان الوطني للخدمات الجامعية بموجب المرسوم التنفيذي رقم 312/03 المؤرخ في 14 سبتمبر 2003. ليصبح بذلك الديوان الوطني للخدمات الجامعية مراكز و هياكل محلية تسمى ب: مديريات الخدمات الجامعية و الإقامة

الجامعية⁴ و لتحل بذلك مديريات الخدمات الجامعية محل المندوبيات الجهوية، في عملية

1 مرسوم تنفيذي رقم 84-95 مؤرخ في 21 شوال عام 1415 الموافق 22 مارس سنة 1995، يتضمن إنشاء ديوان وطني للخدمات الجامعية وتنظيمه وعمله (الجريدة الرسمية): العدد 24 سنة 1995
2 مرسوم تنفيذي رقم 312-03 مؤرخ في 17 رجب عام 1424 الموافق 14 سبتمبر سنة 2003، يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 84-95 مؤرخ في 21 شوال عام 1415 الموافق 22 مارس سنة 1995، والمتضمن إنشاء الديوان الوطني للخدمات الجامعية وتنظيمه وعمله (الجريدة الرسمية: العدد 57 سنة 2003
3 قرار وزاري مشترك مؤرخ في 18 ذي القعدة عام 1424 الموافق 11 يناير 2004، يحدد التنظيم الإداري للديوان الوطني للخدمات الجامعية ومديريات الخدمات الجامعية والإقامات الجامعية (الجريدة الرسمية: العدد 08 سنة 2004).

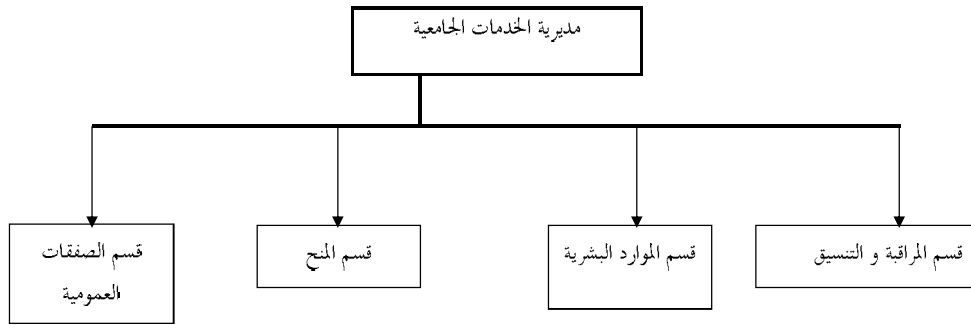
4 قرار وزاري مشترك مؤرخ في 28 شوال عام 1431 الموافق 7 أكتوبر سنة 2010، يعدل ويتمم القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 10 ذي القعدة عام 1425 الموافق 22 ديسمبر سنة 2004 والمتضمن إنشاء مديريات الخدمات الجامعية وتحديد مقرها وقائمة الإقامة الجامعية التابعة لها ومشتملاتها الجريدة الرسمية: العدد 75 سنة 2010

الرقابة و التسيير على الإقامات الجامعية و ذلك بإعطائها استقلالية مالية أكثر في التسيير.

2- عرض مختلف الخدمات المقدمة من طرف المديرية:

قبل التطرق للخدمات المقدمة من طرف المديرية، لابد أولاً القيام بعرض «الهيكل التنظيمي لمديرية الخدمات الجامعية».

1-2 الهيكل التنظيمي لمديرية الخدمات الجامعية:



الشكل 1: الهيكل التنظيمي لمديرية الخدمات الجامعية.

* **قسم المراقبة و التنسيق**¹ يعتبر العصب الرئيسي الذي يربط المديرية بالإقامات وهو الهيئة المحورية التي تمارس سلطة الرقابة على ممارسات إدارة الإقامة في تسيير أهم الخدمات الموجهة للطلاب وهي (الإيواء، الإطعام، النقل).

* **قسم الموارد البشرية**² يعد قسم الموارد البشرية الحلقة الإدارية التي تربط بين مختلف الأقسام و المصالح في المديرية ، لما لها من دور فعال في متابعة المسار المهني لمختلف موظفيها ، وكذا السهر على تحسين وترقية مستواهم.

1 بموجب القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 11 يناير 2004 الذي يحدد التنظيم الإداري للديوان الوطني للخدمات الجامعية ومديريات الخدمات الجامعية وكذا الإقامات الجامعية « الجريدة الرسمية العدد 08 المؤرخ في 08 فبراير 2004 ». وبموجب القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 25 يناير 2004 المتضمن تصنيف المناصب العليا للديوان الوطني للخدمات الجامعية ومديريات الخدمات والإقامات الجامعية والتي من بينها قسم المراقبة والتنسيق الموجود على مستوى المديرية.

2 بموجب القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 11 يناير 2004 الذي يحدد التنظيم الإداري للديوان الوطني للخدمات الجامعية ومديريات الخدمات الجامعية وكذا الإقامات الجامعية « الجريدة الرسمية العدد 08 المؤرخ في 08 فبراير 2004 ». وبموجب القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 25 يناير 2004 المتضمن تصنيف المناصب العليا للديوان الوطني للخدمات الجامعية ومديريات الخدمات والإقامات الجامعية وكذا الأقسام التي من بينها قسم الموارد البشرية.

*قسم المنح: هو هيكل من هياكل مديرية الخدمات الجامعية و يتكفل بضمان معالجة ملفات الطلبة المستفيدين من المنح و ضمان الدفع المنتظم حسب حالة كل طالب¹.

*قسم الصفقات العمومية: و هي المصلحة التي تقوم بإعداد مشاريع دفاتر الشروط و تقديمها للجنة الولائية المشرفة على دراستها وتأشيرها، و تقييم العروض و من ثم اختيار العرض الملائم.

2-2 الخدمات المقدمة من طرف مديرية الخدمات الجامعية: يحتوي قسم المراقبة و التنسيق في الهيكل التنظيمي لمديرية الخدمات الجامعية على مصلحة الإطعام، الإيواء و مصلحة النقل و التي تعتبر الخدمات المقدمة من طرف المديرية و سنتعرض إلى كل مصلحة على حدى.

1-2-2 مصلحة الإطعام: يقوم رئيس مصلحة الإطعام ، بتقسيم الإقامات الجامعية إلى مجموعات (Sites) بصفة ما متوازنة مع

بعضها من حيث عدد الطلبة المقيمين فيها و تحدد على أساسها احتمالات الكميات السنوية لكل مجموعة، ثم تقوم الإقامة بالتسيير، أما

مديرية الخدمات الجامعية-مصلحة الإطعام- فتقوم بعملية المراقبة على هذا التسيير، و تقوم مصلحة المالية بدفع جميع فاتورات الإقامات الجامعية. كما قام الديوان الوطني للخدمات الجامعية بتحديد كلفة الوجبة الغذائية اليومية للطالب كالتالي:

كلفة الوجبة الغذائية للطالب = المصروفات اليومية / (وجبة الغذاء+وجبة العشاء/2)

2-2-2 مصلحة الإيواء: يمكن الإستفادة من الإيواء حسب قدرة إستيعاب الإقامات الجامعية ، في غرف جماعية يكون بها عدد الطلبة متماشيا ومساحة هذه الغرف.

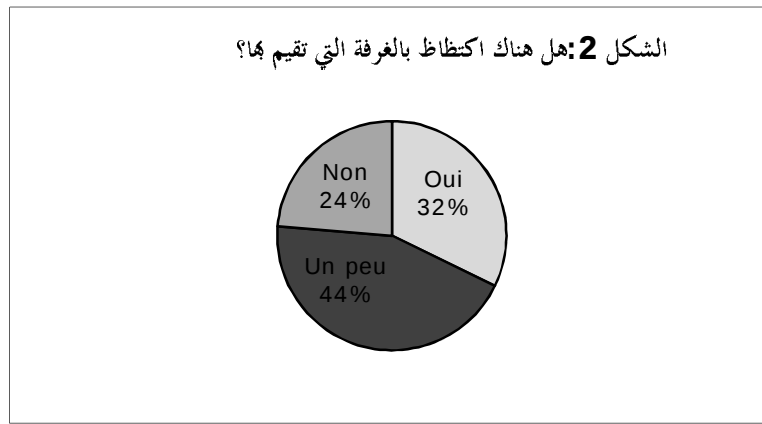
3-2-2 مصلحة النقل²: سعت لتقريب مكان إيواء الطلبة إلى مكان دراستهم وبذلك عدم حاجتهم للنقل و لكن و بسبب الضغط المسجل فقد اضطرت مصلحة الإيواء إلى إسكان بعض

1 المرسوم التنفيذي رقم 351-09 مؤرخ في 7 ذي القعدة عام 1430 الموافق ل 26 أكتوبر سنة 2009، يعدل و يتم المرسوم التنفيذي رقم 170-90 المؤرخ في 9 ذي القعدة عام 1410 الموافق ل 2 يونيو سنة 1990 الذي يحدد شروط تخصيص المنح الدراسية و مبلغها.

2 <http://www.onou.dz/Page-Ar/Index-ar.htm>, Consulter le 8 février 2013.

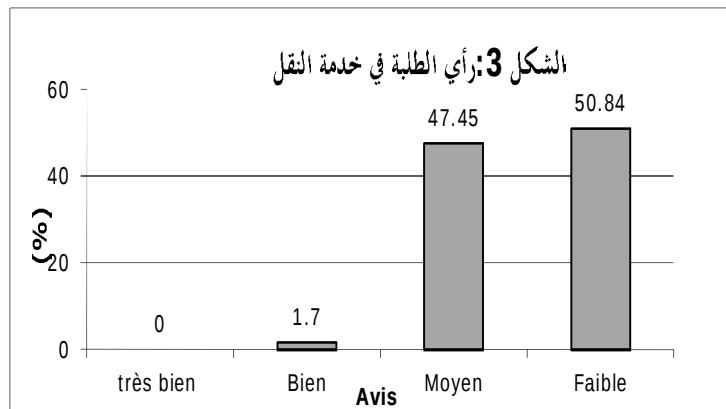
الطلبة في أماكن بعيدة عن أماكن دراستهم.

3- النقائص التي تعاني منها الخدمات الجامعية بالجزائر: اتضح لنا من خلال الإحصائيات التي قمنا بها على حوالي 100 طالب و طالبة، بأن الخدمات المقدمة تحتوي على بعض النقائص، و كانت هذه الإحصائيات كالتالي:



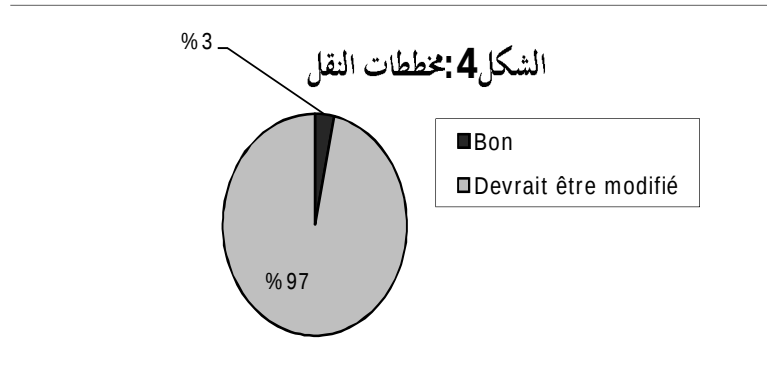
المصدر: من إعداد الطالبة بناء على الإستقصاء المقام به.

- يجد الطلبة بخدمة الإيواء أن هناك اكتظاظ بالغرف هذا ما أكد عليه 32%، و الإكتظاظ القليل بالغرف سيتحول مع مرور الوقت إلى اكتظاظ بالغرف و ذلك عائد إلى نسب الطلبة الناجحين بالبكالوريا المتزايدة و بالتالي نسب الطلبة المستفيدين من الإيواء.



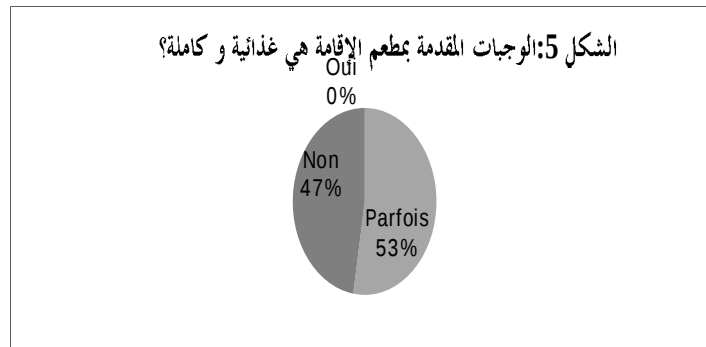
المصدر: من إعداد الطالبة بناء على الإستقصاء المقام به

-يتضح من خلال الإحصائيات أن نصف الطلبة المستجوبين يجدون بأن خدمة النقل ضعيفة، و مانسبته 1.7 يجدون هذه الخدمة جيدة و ذلك راجع لعدم الإستعمال المتواصل لخدمة النقل الجامعي لقربهم من الجامعة .



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على الإستقصاء المقام به

-كما أن نسبة 97% من الطلبة يجدون بأن مخططات النقل الموضوعة من طرف مصلحة النقل لا بد أن تعدل على حسب الجامعة التي يدرس بها و الإقامة التي هو متواجد بها.



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على الإستقصاء المقام به

- نسبة 47% يجدون بأن الوجبات المقدمة للطلبة هي غير غذائية و كاملة و نسبة 53% هي أحيانا كاملة يعني ذلك بأن الطالب سيلجأ في كل مرة إلى تكرار الوجبة من أجل الإشباع.

*و بالتالي و من خلال هذه الإحصائيات يمكن استنتاج النقائص التي تعاني منها الخدمات الجامعية:

فيم يخص خدمة النقل الجامعي، فإن المخطط المقدم من طرف مصلحة النقل لا يساعد الطالب على التنقل بسهولة ما بين محل الإقامة الجامعية و الجامعة، مع عدم ضبط الأوقات لسير هذه الحافلات بين المحطات، ما يجعل الطالب يضيع وقتا سينعكس سلبا عليه فيم بعد. أما مصلحة الإطعام، فإنها لا تتمكن من التحكم في عدد الوجبات المقدمة يوميا و نقص اليد العاملة المؤهلة في هذا المجال يدفع الطالب إلى تكرار الوجبة. و خدمة الإيواء تحتوي على عدة مشاكل من بينها الإكتظاظ في الغرف، مشاكل في التدفئة و النظافة.

كما أنه في مجال الخدمات الجامعية تغيب فيها النشاطات الثقافية، الصحية و الرياضية المقدمة للطلبة و إن وجدت فلا يوجد من ينشطها كما تحتوي قاعات الإنترنت على أجهزة كمبيوتر معطلة و الإنترنت في غالب الأحيان غائب، و لا توجد تشجيعات لتطوير المبادرات الطلابية، و فيم يخص الطلبة المعاقين فلا تأخذهم بعين الاعتبار حتى و لو أنهم قد يكون بمقدرتهم إفادة الجامعة بمواهبهم.

إذن من خلال ما سبق، و بالإستفادة من تجربة الدول الأوروبية على سبيل المثال جامعة « Pau » يمكن التوصل إلى بعض الأشكال الجديدة التي قد تساعد على تطوير تسيير هاته الخدمات فيم يخدم مصلحة الطالب.

4- اقتراح أشكال جديدة من أجل إصلاح و تطوير الخدمات الجامعية: من خلال معالجة النقائص بالخدمات الجامعية و بالإستفادة من التجربة الدولية لجامعة « Pau » يمكن استخلاص أشكال التسيير الجديدة كالآتي:

- فيم يخص خدمة النقل: فتقسيم الإيواء على حسب الشعب و مقر الجامعة يساعد الطالب على التنقل بسهولة مع مراجعة مخططات النقل الموضوعة من طرف مصلحة النقل، و محاولة صياغة مخطط دقيق لحركة الحافلات المتنقلة بين الإقامة الجامعية و الأقطاب، و تحديد عدد الحافلات الخاصة بكل قطب، و من المهم وضع استعمال زمن سير الحافلات ما بين المحطات لمساعدة الطلبة على الالتحاق بجامعتهم في الوقت المناسب.

-أما خدمة الإطعام، و من أجل التحكم في عدد الوجبات المقدمة، لابد من وضع البطاقة المعلوماتية، و توسيع المطاعم من أجل تفادي الإزدحام في أوقات الوجبات و بما أن الإحصائيات أظهرت لنا أن الوجبات المقدمة هي غير غذائية و كاملة، فيجب استشارة طبيب أخصائي يساعد مصلحة الإطعام في وضع قوائم الطعام المخصصة خلال أيام الأسبوع و بتوزيعها بطريقة تكون غذائية، كاملة و متوازنة من أجل تفادي التكرار المترتب عن عدم الإشباع و التكوين في مجال الطبخ.

* فيم يخص مصلحة الإيواء:الإقامات الجامعية مكتظة، فلا بد من وضع طالبين على الأكثر في الغرفة الواحدة من أجل تفادي الشجار الذي يمكن أن يقع بين الطلبة داخل الغرفة و الذي يمكن أن يؤثر سلبا على دراستهم الجامعية، و بما أن عدد الطلبة الناجحين بالباكالوريا يزداد كل سنة، فمن المهم وضع مشاريع بناء إقامات جامعية و توفير مجموعة من التقنيين الذين يحرصون على سلامة أجهزة التدفئة و المكيفات بالغرف، نظافة الإقامات و الغرف و توفير أجهزة الأمن اللازمة داخل الإقامات.

و في مجال الخدمات الثقافية و من خلال التجربة الدولية لجامعة « Pau » -التي تضم عدد كبير من الطلبة حوالي 75 % - فيجب أن تكون الحياة الثقافية بالجامعة عبارة عن ثمرة مشروع ثقافي حقيقي منفذ من طرف فريق كفئ و محفز، و مدعمة ماليا من طرف وزارة الثقافة، حتى تكون ضمانة إضافية لنوعية المشاريع الفنية و الثقافية الملحوظة من خلال عناصر متنوعة من الاهتمامات و الإجراءات المتخذة لتشجيع الإبداع و يجب محاولة ضمان لخدمة الموارد المالية المنتظمة عقد لأربع سنوات تحتوي الجامعة من خلاله

على أساس مالي متين مدعم من طرف وزارة الثقافة و الإتصالات و التربية و التعليم المحلي. كما أنه على الجامعة بالمقابل أن تعطي صورة جيدة عن وضعيتها شكلا و مضمونا للمسؤول عن تسيير هذا المشروع و المنفذ اليومي له¹.

-في الخدمة الجامعية للنشاطات الرياضية: يجب أن تتضمن على فريق محفز الذي يقوم بتدريب الطلبة. و يجب أن يحتوي ثلثي الميزانية المتعلقة بهذا الشأن على الإقتطاعات التي تتم على رواتب الطلبة المسجلين (20% طالب مسجل).

-الخدمة الجامعية للصحة و الوقاية من المستحسن أن تتوفر هذه الخدمة على 3 أطباء

1 L'UNIVERSITE DE PEAU ET DES PAYS DE L'ADOUR « RAPPORT D'EVALUATION » 2004, pp. 4854-

و عالم نفس، وهم يحرصون على الفحوص الطبية الإجبارية لطلبة السنة الأولى، كما تتم هناك أيضا إجراءات وقائية محددة لمكافحة الكحول، التبغ، و استهلاك المخدرات.

زيادة الموارد في هذه الخدمة هو نتيجة لزيادة الرسوم التي يدفعها الطلبة، و تخصص نسبة 80% من الموارد لنفقات الموظفين.

تعتبر أيضا من الخدمات الهامة خدمة استقبال و توجيه الطلبة خلال فترة دراستهم التي لا بد أن تحتوي على فريق يتكون من أربع موظفين و مستشاران نفسيان من أجل التوجيه، و يتميزون بالإصغاء و الإستقبال الجيد للطلبة من أجل إرشادهم.

كما أنه في عملية التسيير الخدمات الجامعية يجب الأخذ بعين الإعتبار تسجيل الطلبة المعوقين الذين يحملون إمكانيات و تفوق عاليين و إعطاؤهم فرصة بالدراسة الجامعية و توفير كل الظروف المناسبة لذلك. و من المهم إنشاء مركز إعلامي داخل الجامعة من أجل تدريس الإعلام الآلي في الطور الأول، مهمته الأساسية هي وضع موارد الإعلام الآلي تحت تصرف الطلبة من أجل تكوينهم كما يسهر على صيانة الأجهزة، و حتى لو توفرت هذه الخدمة لكن تبقى دائما صيانة الأجهزة و تعليم الإعلام الآلي غائبين.

يدور نشاط خدمة ملاحظة الطلبة حول ثلاث أهداف رئيسية و هي تحقيق لوحة قيادة تلخص المعطيات الديموغرافية للطلبة ، تحليل مدى الجاذبية الجامعية بالنسبة للطلبة الأجانب ، أو الطلبة ذوي كفاءات عالية ومتابعة أفواج الطلبة ذوي الكفاءات و تحليل أسباب صعوبة الإتصال الجيد ما بين الأستاذ و الطالب و معالجة القضايا العالقة بينهما من خلال الحوار ، القيام بعملية تقييم الأساتذة و وضع دليل يعلم الطلبة بتنظيم الجامعة.

كما يجب إقحام الطالب بالمشاركة في الحياة الجامعية و الإجتماعية من خلال المشاركة بالانتخابات المتعلقة بتجديد المجالس العلمية و البيداغوجية للجامعة و الحياة الإجتماعية من خلال التسهيل على المتخرجين الاندماج في الحياة العملية أو علاقاتهم مع الحياة الإقتصادية، و تعزيز التبادلات الدولية للطلبة من خلال إنشاء جمعيات متعلقة بهذا الأمر.

أعلن وزير التعليم العالي عن قرار إعادة النظر في تسيير الخدمات الجامعية، و طالب مديري الخدمات الجامعية بتقديم مقترحات لذلك في آجال حددها بشهرين، في الوقت الذي

طالبهم بالقيام بزيارات دورية ومفاجئة للأحياء الجامعية للوقوف على النقائص المسجلة بها. وربط وزير التعليم العالي قرار تحسين الخدمات الجامعية في اللقاء الذي جمعه، بمديري الخدمات الجامعية عبر الوطن، بالبحث عن طرق جديدة من شأنها تحسين الخدمات المقدمة وتنظيمها، سواء في مجال النقل والإيواء أو الإطعام، وهذا بهدف عقلنة الإنفاق وتحسين المردودية، وكذا تكثيف الأنشطة الثقافية والرياضية، وتقديم خدمة ذات جودة تماشيا مع الإصلاحات التي باشرها القطاع منذ مدة، وحدد الوزير تاريخ 30 ماي 2013 موعدا للاجتماع مجددا لتقديم المقترحات ومناقشتها حول هذا الملف. في المقابل أفادت مصادر مطلعة حضرت مجريات الجلسة المغلقة، أن الوزير أمر المديرين خلال الاجتماع بالقيام بزيارات ميدانية منتظمة وفجائية للإقامات الجامعية للوقوف على مدى جاهزية هذه الأخيرة لتقديم خدماتها للطلبة خلال السداسي الثاني من السنة الجامعية، والوقوف على أهم النقائص المسجلة التي كثيرا ما تكون وراء احتجاج الطلبة، في حين طالب بتعيين بطاقات الطلبة للتصدي لاستغلال بعضهم لها بالتنقل بين الإقامات دون مراقبة والاستفادة من غرفة في أكثر من إقامة. كما ركز الوزير، حسب ذات المصدر، على الجانب الأمني في الأحياء الجامعية أين طالب بتكثيفه لحماية الأشخاص والممتلكات على حد سواء، وجدد مطلبه الذي سبق وأمر به في لقاءات سابقة بالتجند لتنصيب كاميرات مراقبة خاصة للإقامات الجديدة التي لم تنصب بها هذه الأخيرة لحد الآن، بسبب الإجراءات القانونية المتبعة عند فتح المناقصات الوطنية لاقتنائها، وركز في ذات السياق أيضا على السهر على مراقبة صفقات الإطعام بتكثيف الرقابة على نوعية السلع التي تمون بها الأحياء الجامعية¹.

الخاتمة:

نتستنتج مما سبق أن للخدمات الجامعية بالجزائر أهمية كبيرة تكمن في مدى إمكانية هذه الخدمات من توفير الراحة للطلاب من أجل مساعدته على تحصيل دراسي جامعي بالمستوى. لكن هذه الخدمات تحمل بعض النقائص والعوائق التي تعرقل سير هذه العملية بالشكل المطلوب، هذا ما أبرزته الإحصائيات في خدمات النقل، الإطعام، الإيواء والمنح، مما يستوجب إدخال أشكال جديدة في تسيير الخدمات الجامعية. وبالاستعانة بالتجربة الدولية لجامعة «Pau» تمكنا من اقتراح بعض الحلول والأشكال التي يمكن أن تغطي هذا النقص الموجود. كما يشرع مدراء الخدمات الجامعية، في عقد جلسات استشارية مع مدراء الإقامات الجامعية،

1 <http://www.elkhabar.com/ar/watan/329735.html>, Consulté le 13 février 2013

قصد إعداد مقترحات تتعلق بإعادة النظر في نمط تسيير الخدمات الجامعية المعتمد. لم تحصر وزارة التعليم العالي والبحث العلمي جلسات الاستشارة بمديريات الخدمات الجامعية فحسب، بل شملت مدراء الإقامات الجامعية من منطلق احتكاكهم المباشر بالطلبة ومعرفتهم بالمشاكل التي تحول دون تقديم خدمات جيدة، الأمر الذي استدعى -حسب الوزارة- إعادة النظر في طريقة تسيير قطاع الخدمات الجامعية المعتمدة، في ظل تدني هذه الخدمات الذي تعكسه تقارير وبيانات المنظمات الطلابية. وأكدت مصادر مطلعة لـ "الجزائر نيوز"، أن طلب وزير التعليم العالي والبحث العلمي، القاضي بتقديم المقترحات في اللقاء المقرر عقده، نهاية شهر ماي المقبل، يعكس رغبة الوزارة في تطبيق مشروع عصنة تسيير هذا القطاع، الذي سيرفق بإحداث تغييرات في سلك المدراء، وأضافت ذات المصادر أن المهلة الممنوحة لمدراء الخدمات الجامعية كافية لتقديم نماذج عن طرق التسيير المقترحة.

المراجع:

- 1- إعاد علي حمود قيسي «الوجيز في القانون الإداري»، دار وائل للنشر الجزائر 1998.
- 2- عمار بوضياف، «الوجيز في القانون الإداري»، دار ربحانة، الجزائر 2002
- 3- **Vademecum - Leservicepublic pour tous-éditions EMSmanagement et société 2003-**
- 4- **L'université de Pau et des pays de l'Adour « RAPPORT D'EVALUATION » 2004**
- 5- الجريدة الرسمية العدد 08 المؤرخ في 08 فبراير 2004
- 6- الجريدة الرسمية: العدد 24 سنة 1995.
- 7- الجريدة الرسمية: العدد 57 سنة 2003
- 8- الجريدة الرسمية: العدد 08 سنة 2004
- 9- الجريدة الرسمية: العدد 75 سنة 2010
- 10- المرسوم التنفيذي رقم 09-351 مؤرخ في 7 ذي القعدة عام 1430 الموافق لـ 26 أكتوبر سنة 2009. يعدل و يتم المرسوم التنفيذي رقم 90-170 المؤرخ في 9 ذي القعدة عام 1410 الموافق لـ 2 يونيو سنة الذي يحدد شروط تخصيص المنح الدراسية و مبلغها.
11. <http://www.onou.dz/page-ar/Index-ar.html>
12. <http://www.elkhabar.com/ar/watan/329735.html>
- 13- مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه تخصص مالية عامة من إعداد الطالبة سليمان نسرین تحت عنوان «إصلاح الميزانية و تحديث تسيير قطاع الخدمات - دراسة حالة الخدمات الجامعية لولاية تلمسان -» تحت إشراف البروفيسور بركة محمد الزين. جامعة تلمسان 2010